المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

النظام النحوي البناء - المشكلة - نماذج من الحلول الإبداعية

The grammatical system
Structure - the problem - models of creative solutions

بقلم الدكتور

حسين رفعت حسين عواد

أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم تعليم اللغة العربية
للناطقين بغيرها ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك خالد ـ المملكة العربية السعودية

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الأول من إصدار مارس ٢٠٢٤م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

النظام النحوي البناء - المشكلة - نماذج من الحلول الإبداعية

حسين رفعت حسين عواد

قسم تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة الملك خالد ـ المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : hrhosain@kku.edu.sa

الملخص

في هذا البحث أورد بعضا من الحلول التي ابتكرها المقعد النحوي؛ ليتجاوز مشكلة من أبرز المشكلات التي واجهت بناء النظام، وهي مشكلة عدم الاطراد المطلق للقاعدة، وللوصول إلى هذا؛ عرض البحث باختصار –فيه قدر من الاجتهاد– لمرحلتي بناء النظام.

وتكمن مشكلة البحث في محاولة إظهار جانب من عبقرية العقل النحوي وإبداعه في حل أبرز المشكلات التي اعترضت نظامه.

والدراسة تعتمد المنهج الوصفي، حيث تورد نصوص النحاة في كل مسألة كما هي في كتبهم، ثم تقوم بتحليلها والتعليق عليها، وتخرج منها بملاحظات ونتائج.

وقد رتب البحث مسائله وفق ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو وترتيبه المسائل داخل كل باب.

وخرج البحث بعدة نتائج، أهمها: أن العقل النحوي ابتكر من الحلول ما يجعل نظامه الذي بنى متكاملا متسقا.

الكلمات المفتاحية: المُقَعِّد ، لاحظ ، صنَّف ، جرَّد ، القواعد التوجيهية.

The grammatical system
Structure - the problem - models of creative solutions

Hussein Refaat Hussein Awad
Department of teaching Arabic to non-native speake, Faculty of Arts and Humanities, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: hrhosain@kku.edu.sa

Abstract

In this research, I present some of the solutions invented by the Grammar Bench. To overcome one of the most prominent problems faced in building the system, which is the problem of the absolute lack of uniformity of the rule, and to achieve this; The research briefly presents - with a degree of diligence - the two stages of building the system.

The research problem attempts to show some of the genius and creativity of the grammatical mind in solving the most prominent problems that obstructed his system.

The study adopts the descriptive approach, where grammarians' texts are presented on each issue as they are in their books, then it analyzes and comments on them, and comes out of them with observations and results.

The research has arranged its issues according to the arrangement of the Alfiyyat Ibn Malik chapters on grammar and its arrangement of the issues within each chapter.

The research produced several results, the most important of which is that the grammatical mind created solutions that made the system it built integrated and consistent.

Keywords: restrictor - observe - classify - inventory - guiding rules.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

هذا بحث[١] بعنوان "النظام النحوي: البناء – المشكلة – نماذج من الحلول الإبداعية" وفيه أورد بعضا من الحلول التي ابتكرها المقعد النحوي؛ ليتجاوز مشكلة من أبرز المشكلات التي واجهت بناء النظام، وهي مشكلة عدم الاطراد المطلق للقاعدة، وللوصول إلى هذا؛ عرض البحث باختصار- فيه قدر من الاجتهاد- لمرحلتي بناء النظام.

فالنحو العربي نظام[٢] لغوي متكامل، ومن شأن كل نظام متكامل أن يضع حلولا لما يعترض تطبيقه من عقبات، والمراد بالنظام أنه: بنية مجردة ذات علاقات داخلية عضوية.

وتكمن مشكلة البحث في محاولة إظهار جانب من عبقرية العقل النحوي وإبداعه في حل أبرز المشكلات التي اعترضت نظامه.

ولأنه لم تسبق – في حدود علمي – دراسة مستقلة للموضوع على النحو الذي أعتزم؛ كان هذا البحث.

---

(١) تعود فكرة البحث إلى عبارة جاءت على لسان أستاذي الدكتور تمام حسان -رحمه الله- خلال حوار مباشر معه عندما كنت أسأله عن بعض القضايا، فقال: "النظام النحوي من شأنه أن يحل المشاكل التي تعترضه" مثل أي نظام، وضرب لي مثلا بنظام المرور.

(٢) ورد مصطلح "النظام النحوي" عند أستاذي في أكثر من مرجع، انظر/اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م/٣٣، ٣٦ وما بعدها، ٣٩، ١٧٧وما بعدها، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو – فقه اللغة – البلاغة، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م/٥٤ وما بعدها، ١٣٥، مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م/٥٨.

والدراسة تعتمد المنهج الوصفي، حيث تورد نصوص النحاة في كل مسألة كما هي في كتبهم، ثم تقوم بتحليلها والتعليق عليها، وتخرج منها بملاحظات ونتائج.

وقد رتب البحث مسائله وفق ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو وترتيبه المسائل داخل كل باب.

والباحث قد سار في معالجة المسائل – في متن البحث – على المذهب المعمول به لدى النحاة اليوم، وهو في كثير منها مذهب جمهور النحاة من البصريين والكوفيين أو مذهب البصريين أو جمهورهم، وأعني بعبارة "المذهب المعمول به لدى النحاة اليوم" أن النحاة اليوم لا يقبلون أن تعرب كلمة "زيد" في نحو: زيد خرج، فاعلا، مع علمهم بوجود من يجيز ذلك من النحاة القدماء، وهكذا، فالنحاة اليوم لا يقبلون من الكتاب أو المتحدثين غير المذهب الذي اشتهر العمل به وسار التطبيق عليه، ومع ذلك فإن البحث قد أشار في الحواشي إلى ما في المسألة من خلاف، ونسبه إلى أصحابه.

أولا: مرحلتا بناء النظام النحوي

يقول أستاذي: "إذا كان النحو صناعة[١] فهو بالضرورة بنية مجردة ذات علاقات داخلية عضوية... ولكن كيف يتوصل النحاة إلى بناء هذا الهيكل النحوي المجرد؟ وإذا كان هذا الهيكل هو الغاية المرجوة التي لا يوصل إليها إلا بطريق غير مسلوكة، فما الصور والمعالم التي "يستدل" بها النحوي حتى يصل إلى هذه الغاية؟

(١) يقول أستاذي: "عرف بعض النحاة "الصناعة" بأنها "العلم الحاصل بالتمرن، أي أنه قواعد مقررة وأدلة، وجد العالم بها أم لا" فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ابن الطيب الفاسي، تحقيق وشرح د. محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م/٢١٨، وعرفها كذلك بأنها "ملكة حاصلة بالتمرن" السابق/٢٤٠، والملاحظ أن العنصر المشترك بين التعريفين هو "التمرن" وهو يوحي باكتساب آلية معينة تؤدي إلى استقلال النتائج عن الخضوع للإرادة الفردية، بحيث يرتبط الوصول إليها بطبيعة المقدمات... ويقابل الصناعة في الفكر العربي ما يسمونه "المعرفة" ويفهم من المقابلة بينها وبين الصناعة أنها علم يحصل بمجرد التحصيل دون اشتراط التمرن، ويتضح الفرق بينهما إذا فرقنا بين تقطيع أبيات القصيدة ومعرفة معاني هذه الأبيات، فالأول صناعة لأنه يبنى على قواعد لا بد من التمرن على تطبيقها، على حين يكفي لمعرفة معاني الأبيات أن نصل إليها فرادى ونتذكر ما تعلمناه من ذلك دون أن يخضع الأمر للقواعد، أي أن العروض صناعة، والمعجم معرفة، وللمحدثين تفريق بين العلم المضبوط وغير المضبوط يشبه التفريق ما بين الصناعات والمعارف... ويمكن القول باختصار: إن حقائق المعارف موضوعات للاستيعاب، وإن حقائق الصناعات موضوعات للقياس" الأصول دراسة إبستيمولوجية/١٥وما بعدها، وقد فصل أستاذي في خصائص العلم المضبوط (الصناعة) في/ ١٦وما بعدها، ثم فصل في بيان اتسام النحو بسمات الصناعة (العلم المضبوط) في/٥٧وما بعدها.

لعل الجواب يكمن في كلمة "يستدل" لأن النحاة أطلقوا على هذه المعالم عبارة "أدلة النحو" وأطلقوا على استعمال هذه الأدلة مصطلح "الاستدلال"..."[1].

إذن بنى النحاة هيكلا (نظاما) ذا علاقات داخلية بطريق الاستدلال، وهذا البناء مر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: السماع والاستقراء والملاحظة لكلام العرب الفصيح (الخطوة الحسية):

يقول ابن الأنباري: "وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة[2]: نقل وقياس واستصحاب حال: فأما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه...وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل..."[3] ، "ومعنى هذا أن المنطلق الأول للنحاة كان

(١) الأصول دراسة إبستيمولوجية/٦١، وانظر/٦٥وما بعدها، وانظر/الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م/٤٥.

(٢) قال السيوطي: "قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس. وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال. فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع ...وقد تحصل مما ذكراه أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتب، وكل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع...ودونها الاستقراء والاستحسان وعدم النظير وعدم الدليل المعقود لها الكتاب الخامس" فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/٢١٩وما بعدها، وقد تكلم ابن جني عن الإجماع وحجيته، انظر/الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، طبعة ثانية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، جـ/١/١٨٩وما بعدها، جـ/٢/٣٢٥وما بعدها- وانظر/مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي، د. أشرف ماهر محمود النواجي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م/٩، ٦٨وما بعدها.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو/٤٥وما بعدها.

استقراء كلام العرب الفصيح، وأن هذا الكلام لم يكن يأتي بطريق المشافهة (إلا في القليل) وإنما كان يأتي بواسطة النقل الذي يتمثل في تحمل الرواة للنصوص، وأدائها أداء صحيحا إلى من يطلبها[١]، وأن هذا المنقول الصحيح ينبغي أن يكون بالغا حد الكثرة حتى يصلح للاعتماد عليه، هذه هي الخطوة الأولى في "الاستدلال" وهي خطوة حسية لا تشتمل على تجريد لأنها لا تتجاوز النقل والاستقراء، والكشف عن هيئات المسموع وملاحظة اختلاف الصور فيها بحسب اختلاف المواقع، وما دمنا قد سمينا المنقول "مسموعا" فإننا نستطيع أيضا أن نسمي النقل "السماع" وأن نجعل كلا من هذين المصطلحين صالحا للدلالة على ما يدل عليه قرينه، وإن كان السماع أشمل في الحقيقة من النقل لأنه ربما اشتمل على الرواية (وهي النقل) وعلى مشافهة الأعراب (وهي قد تكون بالرحلة أو الوفادة)"[٢].

إذن المرحلة الأولى كانت سماع كلام العرب (إما بطريق النقل وإما بطريق المشافهة) ثم استقراء المسموع والكشف عن هيئاته وملاحظة اختلاف صوره لاختلاف المواقع.

وتتمثل ثمرة هذه المرحلة ونتيجتها الظاهرة في التصنيف، وذلك "بمعرفة العلاقات بين المفردات فإذا كانت العلاقات بين المفردات علاقات وفاقية (أي وجه شبه) فهذه المفردات أجدر أن تكون من صنف واحد، وإذا

---

(١) انظر/نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥م/١٢٦وما بعدها، ١٣٤وما بعدها.

(٢) الأصول دراسة إبستيمولوجية/٦١وما بعدها، وانظر/٦٩وما بعدها، وانظر/الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو/٨١وما بعدها، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/٤١١وما بعدها، أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٩٧٢م/٢٢وما بعدها.

كانت العلاقات علاقات خلافية (أي فروقا) فالأولى بهذه المفردات أن تنسب إلى أصناف مختلفة. ومن السهل أن نعرف هذه العلاقات بنوعيها بواسطة الملاحظة على نحو ما ندرك أوجه الشبه والفروق بين الأشخاص والأشياء"(١).

وبيان ذلك أنه "بعد أن ارتضى النحاة تصنيف الكلم إلى اسم وفعل وحرف لاحظوا أن كل صنف من هذه يتكون من أنواع من الأبنية فصنفوا هذه الأبنية بحسب روابطها الاشتقاقية وقوالبها الصياغية. أما ما لم ينتم منها إلى أصل اشتقاقي ولم يقبل صيغة صرفية فقد أحصوه عداً ثم قسموه بحسب الوظائف. ثم لاحظوا أن أواخر الكلم قد تتغير حركاتها بحسب علاقتها في السياق وقد لا تتغير، ولاحظوا الفارق بين الكلمات التي تنتهي بالألف والواو والياء وبين الكلمات المنتهية بالحروف الأخرى... فكانت كل هذه الملاحظات وغيرها مما يشبهها من قبيل التصنيف"(٢).

ويمكن القول بأن كل ما يعبر عنه بألفاظ من نحو: "أقسام، أنواع، حالات" يدخل ضمن ثمار مرحلة السماع والاستقراء والملاحظة ونتائجها.

المرحلة الثانية: التجريد (خطوة استخراج المعقول من المحسوس):

"فإذا انتهى النحوي من الملاحظة والاستقراء اللذين أجراهما على المسموع فقد انتهت الرحلة الحسية من عمله وبدأ في التجريد وهو

(١) الأصول دراسة إبستيمولوجية/٥٤.

(٢) السابق/٥٦، وقد عبر أستاذي عن التصنيف بالتقسيم في/اللغة بين المعيارية والوصفية عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢١ه – ٢٠٠١م /١٤٩وما بعدها.

استخراج المعقول من المحسوس[١]، ولقد اتجه تجريد النحاة العرب ثلاث وجهات: الأولى... استصحاب الحال... والثانية القياس أي الحمل، والثالثة جملة من المبادئ العامة التي تضبط اتجاه النحوي عند نظره إلى السماع أو الاستصحاب أو القياس، والتي يمكن أن نصطلح على تسميتها "قواعد التوجيه" ونعني بذلك ضوابط المنهج..."[٢].

إذن كان التجريد يتم بطريق استصحاب الحال أو بطريق القياس، وذلك في ضوء ضوابط منهجية هي نفسها إحدى وجهات التجريد.

"أما فيما يتصل بالاستصحاب فقد كان على النحاة أن يجردوا صورا أصلية لعناصر التحليل النحوي قبل أن يتكلموا فيما إذا كانت هذه الصور "تستصحب" في الاستعمال أو يعدل عنها. ومعنى "الاستصحاب" البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قبل النحاة سواء أكانت هذه الصورة صورة الحرف أم صورة الكلمة أم صورة الجملة، وكل صورة من هذه الصور الأصلية المجردة تسمى "أصل الوضع" وكما جرد النحاة "أصل الوضع" جردوا كذلك "أصل القاعدة" والمقصود بكون الاستصحاب دليلا من أدلة النحو أن العنصر التحليلي النحوي حرفا كان أم كلمة أم جملة، وكذلك الحكم الذي يتوصل إليه النحوي، إذا جاء على أصله فلا يسأل عن علته لأن استصحاب الحال الأصلية لعناصر التحليل من الأدلة المعتبرة. ولعل هذا هو السبب الذي جعل النحاة يمسكون عن الاستشهاد بكلام العرب على القواعد الأصلية. فلم

---

(١) نحو: استنباط القواعد العامة والفرعية وضوابط الأصول وصياغتها وصياغة المصطلحات، انظر/الأصول دراسة إبستيمولوجية/٥٤وما بعدها،١٠٧وما بعدها، ١٢٧، اللغة بين المعيارية والوصفية/١٤٩.

(٢) الأصول دراسة إبستيمولوجية/٦٢.

يستشهدوا مثلا على أن الفاعل اسم، ولا على أنه مرفوع ولا على أنه تقدمه فعل مبني للمعلوم، ولم يستشهدوا على اسمية المبتدأ ولا على كونه معرفة ولا على عرائه من العوامل اللفظية..."[1].

إذن من خلال النظر إلى الاستعمال استنبط النحاة ضوابط تحدد الصور الأصلية لعناصر التحليل النحوي وسموا هذه الصور أصل الوضع، وكذلك من خلال النظر إلى الاستعمال استنبط النحاة أحكاما نحوية سموها أصل القاعدة، وهذه الأصول لا تحتاج إلى دليل على إثباتها.

إذن الاستصحاب -باعتباره دليلا نحويا- يقوم على النظر في المسموع من كلام العرب الصحيح لاستنباط أصول هذا المسموع.

والقياس كما سبق "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" "ولقد عرفناه أن المنقول هو المسموع من كلام العرب الفصيح بطريق الرواية أو المشافهة، ولكننا لم نشر من قبل إلى غير المنقول، فيحسن أن نشرح المقصود به الآن. فغير المنقول إما أن يكون استعمالا يتحقق القياس فيه بأن نبني الجمل التي لم تسمع من قبل على نمط الجمل التي سمعت عن العرب والكلمات التي ننشئها بالارتجال أو الاشتقاق أو التعريب أو النحت أو الإلحاق على غرار ما سمع من قبل، وإما أن يكون غير المنقول نسبة حكم نحوي حكم به النحاة من قبل على أصل مستنبط من المسموع ولوحظ الحكم بحسب الاستقراء في غير هذا الأصل، فيعتبر النحوي أن ثبات الحكم

(١) السابق/٦٢وما بعدها، وانظر/ ١٠٥وما بعدها، وانظر/الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو/١٤١وما بعدها، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/١٠٥وما بعدها.

لغير الأصل قد جاء بطريق القياس، كما في حمل إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل أو حمل إعمال "ما" على إعمال "ليس"..."[١].

إذن القياس -باعتباره دليلا نحويا- يقوم على إثبات تحقق ضوابط المسموع من كلام العرب في غير المسموع منه.

هذا، وكانت عملية الاستدلال بمرحلتيها تتم وفق ضوابط منهجية عامة (قواعد التوجيه) وضعها النحاة أنفسهم؛ لتحكم عملهم "عند النظر في المادة اللغوية (سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا) التي تستعمل لاستنباط الحكم. ولقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل. وبهذا نعلم أن النحويين حين كانوا يبدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي أو ميل فردي أو ذكاء حر، وإنما كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة. ويجتهد كل منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها فيصدر رأيه مطابقا لهذه القاعدة"[٢].

ومن أمثلة هذه القواعد:

"١- ما جاء على أصله لا يسأل عن علته.

---

(١) الأصول دراسة إبستيمولوجية/٦٣، وانظر/ ١٤٩وما بعدها، وانظر/الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو/٩٣وما بعدها، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/٧٣٧وما بعدها، اللغة والنحو بين القديم والحديث، أ. عباس حسن، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٦م/٢٢وما بعدها، أصول التفكير النحوي/٧٣وما بعدها، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، القاهرة، ١٩٧٣م/٧٦وما بعدها، ٨٢ومابعدها.

(٢) الأصول دراسة إبستيمولوجية/١٩٠، وانظر/٦٣وما بعدها، ٦٧وما بعدها، ١٠٤، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٢وما بعدها، ١٣٧وما بعدها، ١٤٨، ١٨٩وما بعدها.

٢- استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة.

٣- من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل"[١].

هذا، ولما " كانت قواعد التوجيه (ضوابط منهجية) فهي (دستور) للنحاة. والذين يعرفون الفرق بين الدستور والقانون يستطيعون أن يقيسوا عليه الفرق بين (قواعد التوجيه) وما نعرفه باسم (قواعد النحو) أي (قواعد الأبواب). فقواعد التوجيه عامة وقواعد الأبواب خاصة، وإذا كانت كتب النحو قد جمعت قواعد الأبواب جمعا مقصودا ومتعمدا... فإن قواعد التوجيه لا يرد ذكرها إلا لماما... وهذه القواعد... لا تدور حول الأمور الفرعية وقضايا المسائل المفردة، وإنما تحاول تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال كالسماع والكثرة والقلة والندرة والشذوذ... وغير ذلك من الظواهر النحوية العامة التي لا تحد بباب نحوي بعينه، وإنما يصدق كل منها على عدد من الأبواب"[٢].

إذن، قواعد الأبواب ينبغي ألا تتعارض مع قواعد التوجيه، بل ينبغي أن تستجيب لها، وتتوافق معها[٣]، كما أن مواد القانون ينبغي ألا تتعارض مع مواد الدستور.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، جـ١/٣٠٠، وانظر/٣٩٦، جـ٢/٤٨١، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو/١٤١، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/١٠٥٨، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م/جـ١/٣٧، الأصول دراسة إبستيمولوجية/٦٤، ١٩٢.

(٢) الأصول دراسة إبستيمولوجية/١٩٠وما بعدها، وانظر/١٣١، ١٣٤.

(٣) الأصول دراسة إبستيمولوجية /١٣١.

ومما سبق يمكن القول بأن وجهتين من الوجهات الثلاث التي اتجهها النحاة في التجريد وهما الاستصحاب والقياس نتج عنهما قواعد الأبواب، بينما كانت الوجهة الثالثة وهي قواعد التوجيه كانت حاكمة وضابطة لعمل النحاة في مرحلتي بناء النظام النحوي كلتيهما.

وتتمثل ثمرة هذه المرحلة ونتيجتها الظاهرة في أن النحاة جردوا "المعاني الكبرى والصيغ الصرفية ونسبوا بالتجريد معنى خاصا إلى كل صيغة منها وجردوا الاشتقاق والجمود وكما نسبوا المعاني إلى صيغ المشتقات نسبوها إلى ألفاظ الجوامد، ثم جردوا أبواب النحو المفردة وصاغوا لها المصطلحات من فاعل إلى مفعول إلى غير ذلك... ولما تم لهم كل ذلك جرودا القواعد..."[١].

ويمكن القول بأن كل ما يعبر عنه بألفاظ من نحو: "ضوابط، شروط، الأصل، القاعدة" يدخل ضمن ثمار مرحلة التجريد ونتائجها.

إذن تم بناء النظام النحوي بطريق الاستدلال سماعا وتصنيفا واستصحابا وقياسا وتجريدا وفق قواعد التوجيه الحاكمة للنحاة في عملية بناء النظام[٢].

---

(١) السابق/٥٦.

(٢) انظر/السابق/٥٤وما بعدها، ١٠٧وما بعدها، اللغة بين المعيارية والوصفية/١٤٩وما بعدها.

ثانيا: المشكلة

أثناء مرحلة التجريد -خاصة تجريد القواعد- يحرص المقعد أن تطرد[١] قاعدته "فالذي يتصدى لاستنباط القاعدة يرجو أن تطرد اطرادا مطلقا، ويفت في عضده أن يجد في الاستعمال ما يتحداها ويدعو إلى إعادة النظر فيها... فإذا اصطدم النحوي بفوضى المفردات آثر أن يبني قواعده على أمور مطردة فجرد الثوابت التي هي أطر فكرية تقوم من المفردات مقام الأصول التي عنها نبعت هذه المفردات ومنها أخذت"[٢].

وفي الحوار الآتي ما يوضح هذا الأمر بجلاء، فعبد الله ابن أبي إسحاق[٣]: "وهو أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل، وكان مائلا إلى القياس في النحو"[٤] عندما سأله يونس بن حبيب[٥]: "هل يقول أحد (الصويق)؟ يعني السويق[٦]، قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"[٧].

إذن، كان المقعد النحوي -منذ بداية التقعيد- يحرص أن تنطبق قاعدته على أكبر قدر من الاستعمالات اللغوية التي رصدها.

---

(١) سيأتي بيان المقصود بالاطراد.

(٢) الأصول دراسة إبستيمولوجية/٥٦.

(٣) المتوفي سنة ١١٧ هجرية، انظر/طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٣م/٣٣.

(٤) السابق/٣١.

(٥) المتوفي سنة ١٨٢ هجرية، انظر/السابق/٥٣.

(٦) يعني: هل ينطق أحد السين من كلمة (السويق) صادا؟ والسويق: دقيق الحنطة، انظر/الأصول دراسة إبستيمولوجية/٣٣.

(٧) طبقات النحويين واللغويين/٣٢.

لكن المقعد وجد أن الاستعمال اللغوي –في مختلف مستوياته– أوسع من أن تحيط به قاعدة أو يعمه قياس، وتمثلت أمامه مشكلة واضحة هي مشكلة عدم الاطراد المطلق للقاعدة؛ فكان عليه أن يجتهد؛ ليوجد حلولا لهذه المشكلة، يفسر بها ما ند عن قاعدته التي وضع؛ وليكتمل نظامه النحوي الذي بني؛ وليتسق هذا البناء.

ثالثا: نماذج من الحلول الإبداعية

وفيما يأتي نعرض لنماذج من الحلول التي قدمها المقعد لمشكلة عدم الاطراد المطلق للقاعدة ولتفسير ما ند عن قاعدته التي جرَّد:

١. القاعدة الفرعية:

هناك قواعد توجيهية تضبط عمل المقعد النحوي خلال تجريده قواعد الباب النحوي المعين، من هذه القواعد[١]:

- ما جاء على أصله لا يسأل عن علته.
- من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل.
- "من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل"[٢].
- "الأصل الرتبة بين عناصر الجملة وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير"[٣].
- "الأصل الذكر، فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة"[٤].
- "الحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير في كلامهم"[٥]

---

(١) سبقت الإشارة إلى القاعدتين الأولى والثانية أثناء الحديث عن مرحلة التجريد، وانظر أيضا/الأصول دراسة إبستيمولوجية/٦٢وما بعدها، ٦٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١/٣٠٠، وانظر/جـ٢/٤٨١، وانظر/فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/ ١٠٥٨، الأصول دراسة إبستيمولوجية/٦٧.

(٣) الأصول دراسة إبستيمولوجية/١٢١، وانظر/١٣٠.

(٤) السابق/١٢١، وانظر/١٣٠.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢/٨٣٤، وانظر/الأصول دراسة إبستيمولوجية/١٠٤، ١٣٤.

حيث يبدأ النحوي الحديث عن الباب بتقرير (تجريد) القاعدة الأصل – أو القواعد الأصول– في هذا الباب[١] دون اضطرار إلى تعليل أو تدليل، ثم ينتقل –في حال الحاجة– إلى تقرير القاعدة –أو القواعد– الفرعية المنبثقة عن القاعدة –أو القواعد– الأصلية لهذا الباب والمكملة لها، لكنه مضطر إلى التعليل والتدليل لهذه القاعدة الفرعية، لكونها عدولا عن الأصل.

ونمثل لهذا الحل بالمسائل الآتية[٢]:

مسألة الابتداء بالنكرة:

"الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة[٣]:

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: في الدار رجل، وعند زيد نمرة، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: قائم رجل.

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام، نحو: هل فتى فيكم؟

الثالث: يتقدم عليها نفي، نحو: ما خِلٌ لنا.

الرابع: أن توصف، نحو: رجل من الكرام عندنا.

الخامس: أن تكون عاملة، نحو: رغبة في الخير خير.

---

(١) انظر/الأصول دراسة إبستيمولوجية/١٢٤وما بعدها.

(٢) ينطبق الكلام الوارد في التعليق على هذه الأمثلة على المسائل المشابهة في أبواب النحو المختلفة.

(٣) قال ابن عقيل: "وقد أنهاها غير المصنف إلى نيف وثلاثين موضعا، وأكثر من ذلك..." شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م جـ١/١٣٧.

السادس: أن تكون مضافة، نحو: عمل برٍّ يزين".[1]

إذن لما كانت القاعدة الأصل في باب المبتدأ والخبر تقضي بأن يكون المبتدأ معرفة، والقواعد التوجيهية تقضي بأن: ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل لم يحتج المقعد إلى التعليل ولا إلى التدليل على أن المبتدأ يكون معرفة.

لكن النحوي وجد أن الاستعمال ورد بغير ما جعله أصلا في باب الابتداء، حيث ورد المبتدأ نكرة في الكلام العربي الفصيح، فاجتهد -بعد ملاحظة المسموع وتصنيفه- أن يضع قاعدة فرعية، تشرح شروط مجيء المبتدأ نكرة، على أن تستجيب هذه القاعدة للقاعدة التوجيهية: من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، والدليل هنا ما ورد فيه المبتدأ نكرة من كلام عربي فصيح، كما تستجيب -بطريق المخالفة- للقاعدة التوجيهية: ما جاء على أصله لا يسأل عن علته؛ فيصبح كل شرط من شروط حصول الفائدة من الابتداء بالنكرة علة للجواز، وبعبارة أخرى يصبح ذكر الشرط جوابا عن سؤال: لماذا جاز الابتداء بالنكرة في هذا المثال أو الشاهد؟ ففي نحو: ما خِلٌّ لنا، يكون جواب السؤال السابق بيانا للعلة وشرحا لها، فيقال: لأنها سبقت بنفي.

(١) السابق جـ١/١٣٦وما بعدها، وانظر/أوضح المسالك، ابن هشام، جمال الدين، ومعه (ضياء السالك تأليف محمد عبد العزيز النجار) مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ – ١٩٩٩، جـ١/٢٠٣وما بعدها.

مسألة حذف المبتدأ وجوبا:

وذلك إذا: "أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح، نحو: الحمد لله الحميدُ أو ذم، نحو: أعوذ بالله من إبليس عدوُ المؤمنين، أو ترحم، نحو: مررت بعبدك المسكينُ، أو بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو: سمع وطاعة... التقدير.. أمري سمع وطاعة أو بمخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنهما، نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، إذا قدرا خبرين... وقولهم: في ذمتي لأفعلن، أي في ذمتي ميثاق أو عهد"(١).

لما كانت القواعد التوجيهية تقضي بأن الحذف على سبيل الوجوب والجواز كثير في كلامهم، وأن الأصل هو الذكر، والحذف عدول عن الأصل، ويجب تقدير المحذوف من ركني الجملة، ولما كان الحذف الجائز يعود إلى اختيارات المتكلم الأسلوبية، لم يحتج المقعد إلى تجريد قاعدة فرعية للحذف الجائز، بينما فعل ذلك في حال الوجوب.

ففي النص السابق جرد المقعد ممتثلا للقواعد التوجيهية -بعد ملاحظة المسموع وتصنيفه- قاعدة فرعية حدد من خلالها أربعة مواقع يحذف فيها المبتدأ وجوبا، وبين -من خلال وصف التركيب الوارد فيه الخبر وصفا تجريديا- الصفات المميزة لكل موقع، فتكون هذه الصفات -عند توافرها في التركيب- علة الحذف، وفي هذا استجابة -بطريق المخالفة- للقاعدة التوجيهية: ما جاء على أصله لا يسأل عن علته؛ فيصير ذكر هذه الصفات بيانا لعلة وجوب حذف المبتدأ، فإذا سئل النحوي عن سبب حذف المبتدأ وجوبا في قولهم: في ذمتي لأفعلن، أجاب: لأن الخبر صريح في القسم، كما تستجيب هذه القاعدة الفرعية للقاعدة التوجيهية: من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، والدليل هنا ما ورد من كلام عربي فصيح، وكان المبتدأ فيه محذوفا وجوبا.

---

(١) أوضح المسالك جـ١/٢١٤وما بعدها، وانظر/شرح ابن عقيل جـ١/١٥٣وما بعدها.

مسألة الرتبة بين عناصر الجملة الفعلية:

"الأصل فيه أن يتصل بفعله، ثم يجيء المفعول، وقد يعكس، وقد يتقدمهما المفعول، وكل من ذلك جائز وواجب. فأما جواز الأصل فنحو: (وورث سليمان داود)[١] وأما وجوبه ففي مسألتين: إحداهما: أن يخشى اللبس، كضرب موسى عيسى... الثانية: أن يحصر المفعول بـ (إنما) نحو: إنما ضرب زيد عمرا... وأما توسط المفعول جوازا، فنحو: (ولقد جاء آل فرعون النذر)[٢] ... وأما وجوبه ففي مسألتين: إحداهما: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو: (وإذ ابتلى إبراهيم ربه)[٣] ... الثانية: أن يحصر الفاعل بإنما، نحو: (إنما يخشى الله من عباده العلماء)[٤] وكذا الحصر بإلا... بإلا... وأما تقدم المفعول جوازا، فتحو: (فريقا كذبتم وفريقا تقتلون)[٥] وأما وجوبا ففي مسألتين: إحداهما: أن يكون مما له الصدر، نحو: (فأي آيات الله تنكرون)[٦] ... الثانية: أن يقع عامله بعد الفاء، وليس له منصوب غير مقدم عليها، نحو: (وربك فكبر)[٧]..."[٨].

لما كانت القاعدة التوجيهية تقضي بأن الأصل هو الرتبة بين عناصر الجملة، وأن التقديم والتأخير عدول هذا الأصل، ولما كان التقديم والتأخير

---

(١) سورة النمل آية ١٦.

(٢) سورة القمر آية ٤١.

(٣) سورة البقرة آية ١٢٤.

(٤) سورة فاطر آية ٢٨.

(٥) سورة البقرة آية ٨٧.

(٦) سورة غافر آية ٨١.

(٧) سورة المدثر آية ٣.

(٨) أوضح المسالك جـ١/٢٥وما بعدها.

الجائزان يعودان إلى اختيارات المتكلم الأسلوبية، لم يحتج المقعد إلى تجريد قاعدة فرعية للتقديم والتأخير الجائزين، بينما فعل ذلك في حال الوجوب.

ففي النص السابق جرد المقعد -بعد الملاحظة والتصنيف للمسموع- ثلاث قواعد فرعية، قاعدة لكل نمط تركيبي تحفظ فيه الرتبة بين عناصر الجملة الفعلية، بين من خلال هذه القاعدة الحالتين اللتين يجب فيهما التزام هذا الترتيب، وجرد لكل حالة ضابطا إذا حضر في الاستعمال وجب التزام الترتيب المعين الذي ينتمي إليه هذا الضابط، ويكون ذكر هذا الضابط هو علة التزام الترتيب، فإذا سئل النحوي عن سبب وجوب توسط المفعول في قوله تعالى: (وإذ ابتلى إبراهيم ربه) أجاب: لأنه قد اتصل بالفاعل ضمير المفعول، وفي هذا استجابة -بطريق المخالفة- للقاعدة التوجيهية: ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، كما استجابت كل قاعدة فرعية من القواعد الثلاث للقاعدة التوجيهية الأخرى: من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، وذلك من خلال ذكر الكلام العربي الفصيح الذي يدعم ما تم التجريد له.

هذا، وقد يرد أن النمط الأول -وجوب الأصل- لا يدخل ضمن العدول؛ فكان ينبغي ألا يعلل له؛ لأنه التزام بالأصل، والجواب أن المقعد وضع له قاعدة فرعية تنبه على أنه ليس للمتكلم أن يخالف هذا الترتيب حتى لا يقع اللبس (في المعني) أو تقع مخالفة لقاعدة أخرى (في الصناعة).

مسألة مجيء صاحب الحال نكرة[1]:

"حق صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا ينكر في الغالب[2] إلا عند وجود مسوغ، هو أحد أمور: منها: أن يتقدم الحال على النكرة، نحو: فيها قائما رجل... ومنها: أن تخصص النكرة بوصف أو بإضافة، فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى: (فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا)[3]... ومثال ما تخصص بالإضافة قوله تعالى: (في أربعة أيام سواءً للسائلين)[4] ومنها: أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبه النفي هو الاستفهام والنهي... ومنه قوله تعالى: (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم)[5]... ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله:

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا؟

---

(١) الكلام في هذه المسألة يشبه إلى حد كبير الكلام في مسألة الابتداء بالنكرة التي سبق الكلام عنها، لكني فضلت أن آتي بها مثالا ثانيا مفصلا لتزداد الفكرة وضوحا في ذهن القارئ الكريم.

(٢) "واحترز بقوله: (غالبا) مما قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولهم: مررت بماء قِعْدة رجل، وقولهم: عليه مائة بيضا... وفي الحديث: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا، وصلى وراءه رجال قياما" شرح ابن عقيل جـ١/٣٢٠، وانظر/أوضح المسالك جـ٢/٢٢٠، هذا، وسيأتي -في النموذج الثاني من نماذج الحلول- أن لفظة (قل) هي إحدى مراتب الورود في الاستعمال، بما يعني أن ما عُبر عنه في المتن -هنا- بالقاعدة الفرعية عبر عنه ابن عقيل بمرتبة القليل.

(٣) سورة الدخان آية ٤، ٥.

(٤) سورة فصلت آية ١٠.

(٥) سورة الحجر آية ٤.

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف: لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا..."[١].

إذن، لما كانت القاعدة الأصل[٢] في صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لم يحتج المقعد إلى تعليل ولا إلى تدليل على ذلك، لأن القواعد التوجيهية تقضي بأن: ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل.

لكن الاستعمال الفصيح جاء بصاحب الحال نكرة؛ فكان أن وضع المقعد قاعدة فرعية تضبط مجيء صاحب الحال نكرة، وتستجيب للقاعدة التوجيهية: من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، وتتمثل هذه الاستجابة في إقامة الدليل من الكلام العربي الفصيح على حالات مجيء صاحب الحال نكرة، وتستجيب -بطريق المخالفة- للقاعدة التوجيهية: ما جاء على أصله لا يسأل عن علته؛ فيصير كل مسوغ علة جواز توضح سبب خروج المثال أو الشاهد عن الأصل، فإذا سئل النحوي عن سبب مجيء صاحب الحال نكرة في قوله تعالى: (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) أجاب: لأن النكرة وقعت بعد نفي.

ومما سبق في هذه المسائل -ونحوها- يمكننا القول بأن أحد الحلول التي قدمها المقعد النحوي ليتجاوز بها قدرا غير قليل من مشكلة عدم الاطراد المطلق للقاعدة تمثل في تجريد قاعدة فرعية تستوعب العدول -في الاستعمال- عن القاعدة الأصل، وهذا من إبداعات العقل النحوي العربي.

---

(١) شرح ابن عقيل جـ١/٣١٨وما بعدها، وانظر/أوضح المسالك جـ٢/٢١٦وما بعدها.

(٢) عبر عن هذا الأصل في النص بلفظ (حق).

٢. التفريق بين مراتب الورود في الاستعمال:

لما كان "الذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد... ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين..."[١] لما كان هذا فإن من الطبعي -والحال أن المسموع كثير متعدد المصادر- أن تتفاوت مراتب المسموع.

لذا كان على المقعدين أن يجتهدوا في وضع مصطلح ومدلول لكل مرتبة؛ لتمتاز بهما عن غيرها من المراتب، وأن يكون مستندهم في ذلك هو الورود في الاستعمال.

"قال ابن نوفل[٢]: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: [كيف]تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[٣].

لعل في هذا الحوار ما يوضح شيئا من محاولات الاجتهاد الأولى لوضع فروق بين مراتب الورود في الاستعمال، حيث سمى أبو عمرو بن العلاء المسموع الذي بنى عليه القاعدة النحوية "الأكثر" وسمى ما خرج عن هذه القاعدة "لغة" وهاتان مرتبتان من مراتب الورود في الاستعمال.

هذا، ومن المقعدين المجتهدين في هذه القضية ابن جني، حيث قال: "فجعل أهل علم العربية ما استمر في الكلام من الإعراب وغيره من مواضع

---

(١) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/٥٢٧.

(٢) "هو عبد الملك بن نوفل بن مساحق أبو نوفل المدني، روى عن أبيه وأبي عصام المزني" السابق/٣٩ حاشية (٥).

(٣) السابق/٣٩، وانظر/الأصول دراسة إبستيمولوجية/٣٥.

الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا"[١]

فسمى ما استمر -ولم يتخلف- مطردا، وسمى ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد شاذا، وجعله مقابلا للمطرد، فأضاف مرتبتين جديدتين من مراتب الورود في الاستعمال.

هذا، وفي القضية نفسها "قال الشيخ جمال الدين بن هشام: اعلم أنهم يستعملون: غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا، فالمطرد: لا يتخلف، والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير: دونه، والقليل: دونه، والنادر: أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال في ذلك"[٢].

في هذا النص اجتهد ابن هشام فقسم المراتب إلى خمس.

ويمكن من التوضيح الوارد في هذا النص أن نعد مرتبة (الأكثر) عند أبي عمرو بن العلاء هي مرتبة (الغالب) عند ابن هشام، ولعل ورود لفظ (الأكثر) في كلام أبي عمرو بصيغة التفضل يدعم هذا [٣].

وبهذا يكون ابن هشام قد أضاف -إلى ما طرحه أبو عمرو وابن جني- ثلاث مراتب، هي: الكثير، والقليل، والنادر.

---

(١) الخصائص جـ/١/٩٧، وانظر/فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/٥٥٣.

(٢) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/٥٦٠.

(٣) ومما يؤنس به -أيضا- في دعم هذا القول أن ابن هشام استعمل مرتبة "غالب" في التعبير عن أن الحال تكون منتقلة مشتقة، واستعمل ابن عقيل في التعبير عن الأمر نفسه، لفظة "الأكثر" انظر/أوضح المسالك جـ٢/٢٠٧وما بعدها، شرح ابن عقيل جـ١/٣١٥.

ثم تأتي بعد ذلك مرتبة الضرورة[1]، حيث كانت أبيات الشعر التي خرج فيها الشاعر عن النظام العام للغة جزءا من المسموع الذي منه جرد النحاة قواعدهم. ومن التجريد وضع مصطلح ومدلول لكل مرتبة من مراتب الورود في الاستعمال.

نخلص مما سبق إلى أن مراتب المسموع من حيث الورود في الاستعمال ثماني[2]: المطرد، والغالب، والكثير، والقليل، والنادر، والشاذ،

(١) عن الضرورة يقول السيرافي: "اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا، تكون الزيادة فيه والنقص منه، يخرجه عن صحة الوزن حتى يحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه؛ استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك ما لا يستجاز في الكلام مثله... " ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م/٣٤، وانظر/ ضرائر الشعر، ابن عصفور، وضح حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م/٧، الخصائص جـ١/٣٢٣وما بعدها.

(٢) يعتمد الباحث هذا التقسم مع علمه أن بعض النحاة قد يستعمل إحدى هذه المراتب للتعبير عن نمط من أنماط الورود في مسألة نحوية معينة، والبعض الآخر يستعمل مرتبة أخرى للتعبير عن نمط الورود نفسه في المسألة نفسها، من ذلك ما قاله الأشموني عن الرابط في جملة الحال: "وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للفراء والزمخشري" شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، جـ١/١٩٢، فالفراء والزمخشري - وفق النص- حكما بندرة انفراد الضمير بالربط في جملة الحال، في حين أن غيرهما يرى أن ذلك قليل، ومن ذلك أيضا أن ابن هشام عَدّ من الشاذ مجيء خبر (كاد وعسى) مفردا، بينما عده ابن عقيل من النادر، انظر/أوضح المسالك جـ١/٢٧٤وما بعدها، شرح ابن عقيل جـ١/١٧٨وما بعدها.

ـ ومستند الباحث في ذلك أن هذا الاختلاف لا يتعارض مع كون ما اختار كل نحوي التعبير به داخلا في إطار حل التفريق بين مراتب الورود وليس خارجا عنه.

واللغة[١]، والضرورة.

أما عن مرتبة المطرد فيقول ابن جني: "وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد"[٢] فرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر الاسم بالحرف، وغير هذا من أحكام مطردة هي مما دخل في مرتبة المطرد خلال مرحلة التجريد.

وهذا -كما سبق- ما كان يحرص عليه المقعد، حيث لا يوجد ما يتخلف عن القاعدة، ومن ثم فلا يوجد ما يحتاج إلى تعليل ولا إلى تدليل.

هذا، وسبق في كلام أبي عمرو بن العلاء أن العمل في تجريد القواعد كان يسير وفق الأكثر (الغالب) ومن خلال بيان ابن هشام السابق يمكن أن يلحق الكثير بالغالب في أن تجريد القواعد كان يسير وفقه أيضا؛ فتكون المراتب التي بنيت عليها القواعد ثلاثا، هي: المطرد، والغالب، والكثير، وتكون المراتب الخمس الباقية (القليل، والنادر، والشاذ، واللغة، والضرورة)[٣] هي ما خرج في الاستعمال عن مرتبتي الغالب والكثير.

---

(١) أحاول هنا أن أضع مدلولا لمرتبة "اللغة" ولعله يتضح من خلال الجواب عن السؤال الآتي: ألا يمكن أن تكون مرتبة اللغة مرادفة لمرتبة النادر أو مرتبة الشاذ؟ أرى أن تستعمل مرتبة اللغة بوصفها مرتبة مستقلة عن المراتب السبع الأخرى، وأن مرتبة اللغة تختلف عن مرتبتي النادر والشاذ، حيث إن ما يقال فيه "لغة" ورد به الاستعمال منسوبا -كما سيأتي في الأمثلة- إلى قبيلة بعينها، أما النادر والشاذ فكلاهما ورد برتبة مختلفة عن الآخر، لكن القاسم بينهما أن كليهما ورد عند أكثر من قبيلة، دون أن ينص على هذه القبائل، ويدعم ذلك ما ذكره ابن هشام في حديثه عن إعمال (إنْ) عمل ليس، حيث قال: "وأما إنْ فإعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية" أوضح المسالك جـ١/٢٦٦، والعالية "هي ما فوف نجد إلى تهامة، وإلى مكة وما والاهما" أوضح المسالك جـ١/٢٦٦ حاشية (٣)، إذن النادر تكلمت به أكثر من قبيلة.

(٢) الخصائص جـ١/٩٧، وانظر/فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/٥٥٤.

(٣) ورد عند أستاذي الدكتور/ تمام حسان، ما يفيد أنه يفرق بين المراتب الأربع: القليل والنادر والشاذ، والضرورة. انظر/الأصول دراسة إبستيمولوجية/٦٣، ١٣٠، وقد ورد شيء من هذا في نص سابق (في آخر الحديث عن مرحلة التجريد).

وهنا وجد المقعد أنه ملتزم -وفقا للقاعدة التوجيهية: من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل- بالتدليل على ما ورد من هذه المراتب الخمس بوصفه خروجا عن الأصل (الغالب أو الكثير).

ولبيان أثر هذا التفريق بين مراتب الورود في تجاوز مشكلة عدم اطراد القاعدة اطرادا مطلقا نمثل لكل مرتبة من المراتب السبع بمسألتين[1]، كما نعرض -أثناء المعالجة- لبعض القواعد التوجيهية الضابطة لعمل النحاة في هذا الحل:

مرتبة الغالب:

مسألة اقتران خبر (عسى، وأوشك) بأن:

"والغالب في خبر عسى وأوشك الاقتران بها؛ نحو: (عسى ربكم أن يرحمكم)[2] وقوله:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

والتجرد قليل؛ كقوله:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وقوله: يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها"[3]

يتضح من النص أن طريق المقعد إلى بيان المسألة كان أن لاحظ المسموع في المسألة، ولما تبين أن اقتران الخبر بأنْ مع (عسى وأوشك) يغلب على التجرد منها؛ صنف المسموع -بحسب الورود في الاستعمال-

(١) ينطبق الكلام الوارد في التعليق على هذه الأمثلة على المسائل المشابهة في أبواب النحو المختلفة.

(٢) سورة الإسراء آية ٨.

(٣) أوضح المسالك جـ١/٢٨٠وما بعدها.

إلى صنفين، وجرد لكل صنف مرتبة، فكانت مرتبة الغالب، ومرتبة القليل، ودلل على كلتا المرتبتين بما يدعم صحة ما ذهب إليه.

مسألة اتصاف الحال بالانتقال أو الثبات:

"للحال أربعة أوصاف[١]: أحدها: أن تكون منتقلة لا ثابتة، وذلك غالب لا لازم؛ كجاء زيد ضاحكا. وتقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل: إحداها: أن تكون مؤكدة؛ نحو: زيد أبوك عطوفا، و(يوم أبعث حيا)[٢]، الثاني: أن يدل عاملها على تجدد صاحبها؛ نحو: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، فيديها بدل بعض، وأطول حال ملازمة، الثالثة: نحو: قائما بالقسط، ونحو: (أنزل إليكم الكتاب مفصلا)[٣] ولا ضابط لذلك؛ بل هو موقوف على السماع"[٤].

من النص يتبين أن المقعد كي يوضح مسألة اتصاف الحال بالانتقال أو الثبات، لجأ -بعد الملاحظة- إلى تصنيف المسموع في المسألة بحسب الورود في الاستعمال، ثم جرد مرتبة الغالب لاتصاف الحال بالانتقال، وجرد قاعدة فرعية تنص على حالات مجيء الحال ثابتة، ودلل على المرتبة وعلى حالات القاعدة الفرعية بما يدعم صحة تجريده.

---

(١) "الثاني: أن تكون مشتقة لا جامدة... الثالث: أن تكون نكرة لا معرفة... الرابع: أن تكون نفس صاحبها في المعنى..." أوضح المسالك جـ٢/٢٠٨وما بعدها.

(٢) سورة مريم آية ٣٣.

(٣) سورة الأنعام آية ١١٤.

(٤) أوضح المسالك جـ٢/٢٠٧وما بعدها، وانظر/شرح ابن عقيل جـ١/٣١٥.

مرتبة الكثير:

مسألة اشتراط حذف أحد معمولي (لات)[1] كي تعمل عمل ليس:

"والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، ونه قوله تعالى" (ولات حينَ مناص)[2]بنصب الحين، فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير (ولات الحينُ حينَ مناص)... وقد قرئ شذوذا (ولات حينُ مناص) برفع الحين على أنه اسم (لات) والخبر محذوف، والتقدير (ولات حينُ مناص لهم)"[3]

لبيان أحد شروط عمل لات لاحظ المقعد المسموع في المسألة، ثم صنفه بحسب الورود في الاستعمال؛ وأعقب التصنيف بأن جرد مرتبة الكثير لحذف الاسم، ومرتبة الشاذ لحذف الخبر، ودلل من المسموع الفصيح على صحة تصنيفه وتجريده.

مسألة استعمال المصدر نعتا:

"يكثر استعمال المصدر نعتا، نحو: مررت برجل عدل، وبرجلين عدل، وبرجال عدل، وبامرأة عدل، وبامرأتين عدل، وبنساء عدل، ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير، والنعت به على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى، لا على صاحبه، وهو مؤول: إما على وضع (عدل) موضع (عادل) أو على حذف مضاف، والأصل: مررت برجل ذي عدل، ثم حذف (ذي) وأقيم (عدل) مقامه، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى: مجازا، أو ادعاء"[4].

---

(١) الشرط الثاني "كون معموليها اسمي زمان" أوضح المسالك جـ١/٢٦٤.

(٢) سورة ص آية ٣،

(٣) شرح ابن عقيل جـ١/١٧٦.

(٤) السابق جـ٢/٨٥.

لما كان الغرض من الوصف الدلالة على صاحب الوصف، ولما كان الشأن في المصدر أن يدل على المعنى؛ صنف النعت بالمصدر بأنه على خلاف الأصل، وورود الاستعمال بذلك جعل المقعد يرصده ويصنفه ثم يجرد له مرتبة الورود المناسبة فكانت مرتبة الكثير، ويؤول ما ورد من ذلك.

مرتبة القليل:

مسألة زيادة الباء في خبر (لا) العاملة عمل ليس وخبر مضارع كان المنفية بلم:

"وقد وردت زيادة الباء قليلا في خبر (لا) كقوله:

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وفي خبر مضارع (كان) المنفية بلم كقوله:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل"[١]

لبيان المسألة تأمل المقعد المسموع الوارد فيها، فوجد أن ورود الباء زائدة في خبر (لا) ومضارع كان المنفية بلم قليل، وبمفهوم المخالفة يفهم – دون تصريح المقعد– أن ورود خبر (لا) وكان المذكورتين دون الباء الزائدة ليس قليلا[٢]، مما يعني أن المقعد صنف المسموع إلى صنفين، ثم جرد لورود الباء زائدة في خبرهما مرتبة القليل –ودلل بأمثلة من المسموع على صحة ما جرد– لكنه لم يذكر ما يقابل مرتبة القليل في التجريد.

مسألة مجيء المصادر أحوالا:

"وقد جاءت مصادر أحوالا بقلة في المعارف؛ كجاء وحده، وأرسلها العراك، وبكثرة في النكرات كطلع بغتة، وجاء ركضا، وقتلته صبرا..."[٣]

---

(١) السابق جـ١/١٧٤، وانظر/أوضح المسالك جـ١/٢٦٨وما بعدها.

(٢) لم أذكر هنا ما يقابل مرتبة القليل، واكتفيت بذكر أن الورود دون زيادة الباء ليس قليلا؛ لأن النحاة –كما سيأتي– مختلفون في التعبير عما يقابل مرتبة القليل.

(٣) أوضح المسالك جـ٢/٢١٤، وانظر/شرح ابن عقيل جـ١/٣١٨.

لتوضيح المسألة رصد المقعد الاستعمال الوارد فيها؛ وصنفه، ثم جرد -بحسب الورود في الاستعمال- أن القليل هو ورود الحال من المصادر المعارف، وأن الكثير هو ورودها من المصادر النكرات.

هذا، ومن القواعد التوجيهية الضابطة لعمل النحاة في تجريد مرتبة القليل:

"**القليل لا يعتد به**"(١).

مما يعني أنهم مع عدم اعتدادهم بهذا القليل عند صياغة قواعدهم إلا أن دقة منهجهم وأمانتهم العلمية اقتضت رصد هذا القليل والتنبيه عليه والإشارة إلى أدلته.

مرتبة النادر:

مسألة الخبر في باب كاد وأخواتها:

"وكلها تدخل على المبتدأ والخبر؛ فترفع المبتدأ اسما لها، ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب... لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعا، نحو: كاد زيد يقوم، وعسى زيد أن يقوم، وندر مجيئه اسما بعد عسى وكاد، كقوله: أكثرت في العدل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما

وقوله: فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر"(٢).

رصد المقعد من خلال ملاحظته أن الخبر في هذا الباب يكون مضارعا، وأن من النادر مجيئه اسما بعد (عسى وكاد) وبمفهوم المخالفة يفهم -دون تصريح المقعد- أن مجيء الخبر مضارعا -في الباب كله- ليس نادرا، مما

(١) الأصول دراسة إبستيمولوجية/١٠٤، ١٩٢، وانظر/الإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢/٦٦٦.

(٢) شرح ابن عقيل جـ١/١٧٨.

يعني أن المقعد صنف المسموع إلى صنفين، وجرد مرتبة النـــادر لمجـــيء الخبر اسما مع (عسى وكاد) ودلل على ما جرد، لكنه -في تجريده- لم يذكر مقابل مرتبة النادر.

مسألة تقديم التمييز على عامله:

"لا يتقدم التمييز على عامله؛ إذا كان اسما كرطل زيتا، أو فعلا جامدا؛ نحو: ما أحسنه رجلا. وندر تقدمه على المتصرف[١]؛ كقوله: أنفسا تطيـــب بنيل المنى"[٢].

من خلال ملاحظة المسموع في هذه المسألة تبين المقعد أن التمييز لا يتقدم على عامله إلا إذا كان العامل متصرفا، كمـــا تبـــين أن الـــوراد مـــن المسموع بهذه الحالة المستثناة نادر، وبهذا يكون قـــد صـــنف المســـموع صنفين، ثم جرد لأحدهما مرتبة النادر، والصنف الآخر لم يجرد له مصطلحا.

مرتبة الشاذ:

مسألة التحذير بلفظ (إيّا) لمتكلم:

التحذير[٣] تنبيه المحاطب على أمر مكروه؛ ليجتنبه، ويكون بلفظ (إيا) نحو: إياك والأسد، وبغيرها، نحو: نفسك نفسك، ونحو قوله تعالى: (ناقة الله وسقياها)[٤]، "ولا تكون (إيا) في هذا الباب لمتكلم، وشذ قول عمر رضي الله عنه: (لِتُذَكِّ لكم الأسَل والرماح والسهام، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب)[٥]

---

(١) "وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي" أوضح المسالك جـــ٢/٢٥٧.

(٢) السابق جـــ٢/٢٥٦.

(٣) انظر/السابق جـــ٣/٣١٦وما بعدها.

(٤) سورة الشمس آية ١٣.

(٥) "الأسل: أصله: الشوك الطويل من شوك الشجر، والمراد به هنا: ما رق وأرهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما. والمعنى: يأمر رضي الله عنه أن يكون الذبح بالأسل أو الرماح أو السهام عند الرمي بها، وينهى عن حذف الأرنب وغيره بنحو حجر..." أوضح المسالك جـــ٣/٣١٨ حاشية ٢.

وأصله: إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، ثم حذف من الأول المحذور، ومن الثاني المحذر"[1]

بعد أن لاحظ المقعد المسموع الوارد في هذا الباب، وصنفه، جرد أن التحذير يكون للمخاطب، ويكون بلفظ (إيا) وبغيرها.

غير أن المقعد لاحظ أيضا أن مسموعا فصيحا ورد وقد استعملت فيه (إيا) مع المتكلم؛ فصنفه، وجرد له مرتبة الشاذ.

مسألة نصب المضارع بأن المضمرة شذوذا:

ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا في مواضع خمسة، وبها مضمرة جوازا مواضع خمسة أيضا "ولا ينصب بـ (أنْ) مضمرة في غير هذه المواضع العشرة إلا شاذا، كقول بعضهم: تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه، وقول الآخر: خذ اللص قبل يأخذَك، وقراءة بعضهم (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغَه)[2]"[3].

رصد المقعد -من طريق الملاحظة- نصب المضارع -في بعض المواقع- دون ظهور حرف النصب، ورصد في كل موقع من هذه المواقع قرائن لفظية معينة تساعد في القول بأن الناصب في هذا الموقع أو ذاك هو (أن) المضمرة، وصنف هذه المواقع بحسب القرائن إلى صنفين: صنف تضمر (أن) فيه جوازا، وآخر تضمر فيه وجوبا، ثم جرد أن المضارع ينصب بأن مضمرة في هذه المواقع العشرة[4]، دون أن يسمي لهذا التجريد مصطلحا.

---

(١) أوضح المسالك جـ٣/٣١٧وما بعدها.

(٢) سورة الأنبياء آية ١٨.

(٣) أوضح المسالك جـ٤/٣٥وما بعدها، وانظر/شرح ابن عقيل جـ٢/١٨٣.

(٤) انظر/أوضح المسالك جـ٤/١٥وما بعدها،٣١وما بعدها، شرح ابن عقيل جـ٢/١٧٥وما بعدها، ١٨٢وما بعدها.

غير أن المقعد لاحظ أيضا أن المسموع الصحيح ورد بنصب المضارع بأن مضمرة في غير هذه المواقع العشرة المصحوبة بالقرائن الدالة على نوع الإضمار، فكان أن جرد مرتبة الشاذ لهذا المسموع.

هذا، ومن القواعد التوجيهية التي راعاها النحاة عند تجريد مرتبة الشاذ:

- "الشاذ ونحوه يطرح طرحا ولا يهتم بتأويله"(١).
- "الشذوذ لا ينافي الفصاحة"(٢).

بما يعني أنه على الرغم من طرحهم الشاذ وعدم اهتمامهم به عند التقعيد إلا أنهم رصدوه، ونبهوا إليه، وجمعوا أدلته، بل اعترفوا بأن طرحه عند التجريد ووصفه بالشذوذ لا ينفي عنه أنه مسموع فصيح.

مرتبة اللغة:

مسألة إسناد الفعل إلى ظاهر:

"مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر -مثنى أو مجموع- وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد؛ فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات، كما تقول: قام زيد... ومذهب طائفة من العرب(٣) -وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصفار في شرح الكتاب- أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى أو مجموع- أتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع؛ فتقول: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات... وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله: وقد

---

(١) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/٦٣٤.

(٢) الأصول دراسة إبستيمولوجية/١٠٤، ١٩٢.

(٣) ذكر ابن هشام أن البصريين حكوا أن هذه لغة طيء، وأن بعضهم حكاها عن أزد شنوءة. انظر/أوضح المسالك جـ٢/١٣.

يقال سعدا وسعدوا... هي التي بعير عنها النحويون بلغة: أكلوني البراغيث"[1]

في هذا النص رصد المقعد من طريق الملاحظة نمطين من الاستعمال في المسألة –وهذا هو التصنيف– ووصف الناطقين بالنمط الأول بصفة تدل على أنه يضع هذا النمط في مرتبة تتراوح بين مرتبتي الغالب أو الكثير دون أن يسمي إحداهما، ووصف الناطقين بالنمط الثاني بصفة تدل على أنه يضع هذا النمط في مرتبة أقل من النمط الأول من حيث الاستعمال، وهذا الوصف من المقعد للناطقين بالنمطين تجريد، إلا أنه زاد في تجريد النمط الثاني فأعطاه مرتبة اللغة، ونقل أن النحويين جردوا لهذه المرتبة مصطلحا نحويا دالا هو (لغة أكلوني البراغيث).

ويلاحظ –في النص أيضا– أن هذه اللغة منسوبة إلى قوم بأعيانهم هم بنو الحارث بن كعب.

مسألة الجر بلعل ومتى:

"وأما (لعل) فالجر بها لغة عقيل، ومنه قوله:

لعل أبي المغوار منك قريب...

وأما (متى) فالجر بها لغة هذيل، ومن كلامهم: أخرجها متى كمه، يريدون: من كمه"[2]

من النص يتضح أن المقعد رصد عن طريق الملاحظة ورود الاستعمال بجر الاسم بعد هذين الحرفين –وهذا العمل يتضمن تصنيفا– فجرد لهذا الاستعمال مرتبة اللغة، وذكر أدلة تشهد لهذه المرتبة، ونسب كل لغة إلى قوم بأعيانهم.

---

(١) شرح ابن عقيل جـ١/٢٣٦وما بعدها.

(٢) السابق جـ١/٣٣٦.

هذا، ومن العبارات التي يؤنس بها في كونها ضوابط راعاها النحاة أثناء تجريدهم لهذه المرتبة:

- "باب اختلاف اللغات وكلها حجة"(١).

- "فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيرا منه"(٢).

مما يعني أنهم مع عدم مراعاتهم مرتبة اللغة عند تجريد قواعدهم - كما سبق في حوار نوفل بن مساحق مع أبي عمرو بن العلاء حيث قال أبو عمرو: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات- إلا أنهم رصدوا الاستعمال الوارد بهذه المرتبة، ونبهوا عليه، وأثبتوا أدلته، وزادوا أنه حجة وصواب.

مرتبة الضرورة:

مسألة الجمع بين حرف النداء و(أل):

"لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل) في غير اسم الله تعالى، وما سمي به من الجمل؛ إلا في ضرورة الشعر كقوله: فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تعقبانا شرا

وأما مع اسم الله تعالى ومحكي الجمل فيجوز، فتقول: (يا أالله) بقطع الهمزة ووصلها، وتقول فيمن اسمه (الرجل المنطلق): (يا الرجل المنطلق أقبل)"(٣).

(١) الخصائص جـ٢/١٠، وانظر/فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/٥٨٣.

(٢) الخصائص جـ٢/١٢.

(٣) شرح ابن عقيل جـ٢/١١٨.

من النص يتضح أن المقعد تتبع الاستعمال الوارد في هـذه المسـألة، ولاحظ أنه لا يجمع بين الحرفين في غير اسم الله، والمسمى بجملة محكيـة إلا ما ورد في الشعر –وهذا يتضمن تصنيفا للمسموع– فجرد لـه مرتبـة الضرورة، وذكر أدلة تدعم ما ذهب إليه.

مسألة حذف مجزوم غير (لما) من الجوازم لفعل واحد:

"وتنفرد (لما) بجواز حذف مجزومها، كـ (قاربت المدينـة ولمـا) أي ولما أدخلها، فأما قوله:

يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

فضرورة..."[1] أي: وإن لم تصل.

من النص يتضح أن المقعد رصد الاستعمال الوارد في المسألة، وتبين أن المجزوم لا يجوز حذفه في السعة إلا مع (لما) لكنـه رصـد أيضـا أن مجزوم غير (لما) ورد الاستعمال بحذفه –وهذا يتضمن تصنيفا– فجرد لـه مرتبة الضرورة، وذكر من فصيح كلام العرب أدلة على صحة ما جرد.

هذا، ومن قواعد التوجيه التي احتكم إليها النحاة أثناء تجريدهم مرتبة الضرورة:

- "ما جاء لضرورة لشعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه"[2].
- "ليس شيء مما يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجها"[3].

---

(١) أوضح المسالك جـ٤/٤٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢/٦٢٨، وانظر/الأصول دراسـة إبسـتيمولوجية/١٠٤، ١٣٣.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١/٢٩٧، وانظر/الأصول دراسـة إبسـتيمولوجية/١٠٤، ١٣٢، ١٤٨.

وهذا يعني أنه على الرغم من أنهم لا يرون الاحتجاج بما ورد من هذه المرتبة إلا أنهم تتبعوه، ونبهوا عليه، وجمعوا أدلته، بل لفتوا الانتباه إلا ما قد يكمن وراء هذه المخالفات التقعيدية من وجوه الإبداع والجسارة الأسلوبية.

هذا، ومن خلال ما سبق في هذا الحل أسجل الملاحظتين الآتيتين:

– أن استعمال المقعد لهذا الحل ورد بعدة أنماط اقتضتها طبيعة المسائل التي استعمل فيها هذا الحل: فتارة يذكر مرتبة من مراتب الاستعمال ثم يعرض في مقابلها قاعدة فرعية توضح ما خرج عن هذه المرتبة، مثال ذلك: مسألة اتصاف الحال بالانتقال أو الثبات، وفي هذا دلالة على التداخل الحاصل بين الحلين الأول والثاني أثناء معالجة المقعد لبعض مسائل الأبواب، وأن الفصل بين الحلين إنما هو من مقتضيات التجريد في البحث العلمي.

وتارة يذكر أكثر من مرتبة، كأن يذكر مرتبة الغالب أو مرتبة الكثير ثم المرتبة المقابلة التي قد تكون القليل، أو الشاذ، مثال ذلك: مسألة: اقتران خبر (عسى، وأوشك) بأن، ومسألة: اشتراط حذف أحد معمولي (لات) كي تعمل عمل ليس، ومسألة: مجيء المصادر أحوالا.

وأخرى يذكر الأصل في المسألة –دون أن يسميه– ثم يعرض في مقابل الأصل مرتبة مقابلة قد تكون القليل، أو الشاذ، أو النادر، أو اللغة، مثال ذلك: مسألة: الخبر في باب كاد وأخواتها، ومسألة: تقديم التمييز على عامله، ومسألة: نصب المضارع بأن المضمرة شذوذا، ومسألة: نصب المضارع بأن المضمرة شذوذا، ومسألة: إسناد الفعل إلى ظاهر.

ورابعة يذكر مرتبة واحدة فقط، ولا يذكر المرتبة المقابلة اعتمادا على فهم القارئ مثال ذلك: مسألة: زيادة الباء في خبر (لا) العاملة عمل ليس وخبر مضارع كان المنفية بلم.

وخامسة يذكر مرتبة واحدة فقط، هي المرتبة التي ورد بها الاستعمال فقط، مثال ذلك: مسألة: استعمال المصدر نعتا، ومسألة: الجر بلعل ومتى، ومسألة: الجمع بين حرف النداء و(أل)، ومسألة: حذف مجزوم غير (لما) من الجوازم لفعل واحد.

ويدل -فيما يدل- استعمال المقعد لهذا الحل بعدة أنماط على كثرة المسائل النحوية التي عالجها المقعد بهذا الحل.

- أن النحاة يختلفون في تحديد المرتبة المقابلة للمرتبة المعينة، مثال ذلك: أن ابن عقيل جعل مرتبة الشاذ هي المقابلة لمرتبة الكثير في مسألة: اشتراط حذف أحد معمولي (لات) كي تعمل عمل ليس، في حين أن ابن هشام جعل مرتبة القليل هي المقابلة لمرتبة الكثير نفسها، كما في مسألة: مجيء المصادر أحوالا.

بل إن النحوي نفسه قد يورد في إحدى المسائل مرتبة معينة في مقابل مرتبة، وفي مسألة أخرى يورد مرتبة مغايرة في مقابل تلك المرتبة المعنية، فابن هشام الذي جعل -منذ قليل- مرتبة القليل في مقابل مرتبة الكثير، قد جعل مرتبة القليل -نفسها- هي المقابلة لمرتبة الغالب في مسألة: اقتران خبر (عسى، وأوشك) بأن.

ولعل هذا الاختلاف يعود -في جزء كبير منه- إلى كثرة المسموع وتعدد مصادره.

وبعد، فقد كان التفريق بين مراتب الورود في الاستعمال أحد الحلول التي أبدعها العقل النحوي العربي؛ حيث تمكن عن طريق هذا الحل أن يتجاوز قدرا كبيرا من مشكلة عدم الاطراد المطلق للقاعدة.

٣. التأويل:

"للجملة عند النحاة ركنان: المسند إليه والمسند فأما في الجملة الاسمية فالمبتدأ مسند إليه والخبر مسند، وأما في الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه والفعل مسند.

وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة. هذا هو أصل الوضع بالنسبة إلى الجملة العربية"(١).

ويضاف إلى ذلك أصول أخرى داخلة أيضا في أصل وضع الجملة، منها(٢):

- الرتبة بين عناصر الجملة.
- الذكر لهذه العناصر لا حذفها.

وهذه الأصول تجريد من المقعد بعد تصنيفه لما لاحظه من المسموع.

إلا أنه قد تعرض للتركيب المسموع عوارض فيعدل فيه عن أصل -أو أكثر- من هذه الأصول، مثال ذلك:

- أن يرد في التركيب لفظ ليس عمدة ولا متعلقا بعمدة، ويصح التركيب دونه، فيكون زائدا عن أصل وضع الجملة بالمفهوم السابق.
- أن يحذف أحد عناصر التركيب جوازا أو وجوبا.

---

(١) الأصول دراسة إبستيمولوجية/١٢١.

(٢) انظر/الأصول دراسة إبستيمولوجية/١٢١، ١٣٠.

- أن يحصل تقديم أو تأخير لأحد عناصر التركيب جوازا أو وجوبا.

كذلك قد يرد التركيب المسموع على نحو فيه مخالفة لبعض القواعد التي جردها المقعد.

وأمام هذا العدول -أو المخالفة- وحتى يتضح معنى التركيب، وتحصل الفائدة؛ كان على المقعد أن يجتهد في الوصول إلى حل يرد به التركيب إلى أصل وضعه، ويبعد به عن مخالفة القواعد؛ فكان التأويل.

و"التأويل عامة هو: صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"(١) وليتضح المعنى المقصود.

أي أن النحاة -بهذا الحل- ردوا التركيب عن النمط الذي ورد عليه -بالعدول أو المخالفة- إلى نمط ليس فيه عدول ولا مخالفة لأجل المعنى.

هذا، ومن قواعد التوجيه العامة الضابطة لعمل النحاة أثناء معالجة المسائل وفق هذا الحل:

- "لا يجوز رد الشيء إلى غير أصل"(٢).

أي إن كل تأويل يلتزم فيه الرجوع إلى أحد الأصول، أصل قاعدة كان أو أصلا توجيهيا عاما.

وبعد، فللتأويل أنماط عدة، نكتفي منها -وبالتمثيل لها- بما يأتي(٣):

---

(١) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث/١٨٥، وانظر/أصول التفكير النحوي/٢٦٧وما بعدها، تقويم الفكر النحوي، الدكتور/على أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، لبنان/٢٢٦وما بعدها، الأصول دراسة إبستيمولوجية/١٤٥، ١٤٧وما بعدها، ٢٠٦وما بعدها، ٢١٥وما بعدها.

(٢) الأصول دراسة إبستيمولوجية/١٤٨، ١٩٤، وانظر/الإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢/٧٤٩وما بعدها.

(٣) ينطبق الكلام الوارد في هذه الأنماط والأمثلة على الأنماط الأخرى والمسائل المشابهة.

الحذف:

مسألة اقتران جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت بالواو:

"الجملة الواقعة حالا: إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا تربط إلا بالضمير، نحو: جاء زيد يضحك، وجاء عمرو تقاد الجنائب بين يديه، ولا يجوز دخول الواو، فلا تقول: جاء زيد ويضحك، فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أول على إضمار مبتدأ بعد الواو؛ ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ، وذلك نحو قولهم: قمت وأصك عينه، وقوله:

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا

فـ (أصك) و(أرهنهم) خبران لمبتدأ محذوف؛ والتقدير؛ وأنا أصك، وأنا أرهنهم"(١).

إذن، بحسب القاعدة التي جردها النحوي –وهو يرجو لها الاطراد المطلق– فإنه لا يجوز أن تربط الواو جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت، لكن المسموع ورد بما يخالف –ظاهره– هذه القاعدة، فكان الحل الذي تجاوز به المقعد هذا الخروج عن القاعدة أن يؤول المسموع الوارد فيرده إلى القاعدة الأصل في المسألة، وكان القول بالحذف هو النمط المناسب من أنماط التأويل.

ولقائل أن يقول: قد مثلت بالحذف في الحل الأول (حل القاعدة الفرعية: مسألة حذف المبتدأ وجوبا) فهل هذا من قبيل التداخل بين الحلين الأول والثالث (التأويل) أثناء معالجة المقعد لبعض مسائل الأبواب؟ وهل ثمة اختلاف بين تناول المقعد للحذف في الحلين؟

---

(١) شرح ابن عقيل جـ١/٣٢٧وما بعدها،

والجواب: نعم، هذا من تداخل الحلول، ونعم، لاحظت اختلافا بين تناول المقعد للحذف في الحلين؛ حيث إن الحذف في الأول مقصور على الحذف الواجب –وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند معالجة مسألة حذف المبتدأ وجوبا– لأنه يحتاج في بيان مواضعه إلى تفصيل القرائن والشروط، في حين أن الحل الثالث يرد فيه القول بالحذف الجائز والواجب، لكن دون تفصيل للمواضع، ويكتفي فقط بالقول: إن هنا محذوفا، وتقديره كذا.

الزيادة:

مسألة زيادة كان:

"تختص كان بأمور؛ منها: جواز زيادتها بشرطين:– أحدهما: كونها بلفظ الماضي...

والثاني: كونها بين شيئين؛ ليسا جارا ومجرورا؛ نحو: ما كان أحسن زيدا، وقول بعضهم: لم يوجد كان مثلهم"(١).

إذن، لاحظ المقعد ورود تراكيب فيها لفظ ليس عمدة ولا متعلقا بعمدة، وأن هذه التراكيب تصح بدونه؛ وبوجود هذا اللفظ تصبح التراكيب مخالفة أصل وضع الجملة، فكان الحل الذي تجاوز به المقعد هذه المخالفة أن يؤول التراكيب؛ فيردها إلى أصل الوضع في الجملة، وكان القول بزيادة هذا اللفظ هو النمط المناسب من أنماط التأويل.

التقديم والتأخير:

مسألة الرتبة بين الحال وعاملها:

"وللحال مع عاملها ثلاث حالات... إحداها: وهي الأصل أن يجوز فيها أن تتأخر عنه، وأن تتقدم عليه، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل فعلا

(١) أوضح المسالك جـ١/٢٤٣وما بعدها، وانظر/شرح ابن عقيل جـ١/١٦٥وما بعدها.

متصرفا؛ كجاء زيد راكبا، أو صفة تشبه الفعل المتصرف كزيد منطلق مسرعا؛ فلك في راكبا ومسرعا أن تقدمها على (جاء) وعلى (منطلق) كما قال الله تعالى: (خشعا أبصارهم يخرجون)(١) وقالت العرب: شتى تئوب الحلبة؛ أي متفرقين يرجع الحالبون..."(٢).

يبين النص أن المقعد رصد ثم جرد أن الرتبة غير محفوظة بين الحال وعاملها؛ إذا كان فعلا متصرفا أو صفة تشبهه.

لكن، إذا تقدمت الحال يصبح التركيب مخالفا لأحد أصول وضع الجملة، وهو: الرتبة بين عناصر الجملة(٣)؛ فكان الحل أن يؤول المقعد هذا التركيب، فيرده إلى أصل وضعه؛ وكان القول بجواز التقديم –والتأخير– هو النمط المناسب من أنماط التأويل لتجاوز هذه المخالفة؛ حيث إن الحال –ونحوها– في مثل هذا التركيب "وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير"(٤).

ولقائل أن يقول: قد مثلت بالتقديم والتأخير في الحل الأول (مسألة الرتبة بين عناصر الجملة الفعلية) فهل هذا من قبيل التداخل بين الحلين الأول والثالث؟ وهل ثمة اختلاف بين تناول المقعد للتقديم والتأخير في الحلين؟

والجواب: نعم، هذا من تداخل الحلول، ونعم، رصدت اختلافا بين تناول المقعد للتقديم والتأخير في الحلين؛ حيث إن التقديم والتأخير في الأول

---

(١) سورة القمر آية ٧.

(٢) أوضح المسالك جـ١/٢٤٣وما بعدها.

(٣) من قواعد التوجيه التي تنضوي تحت هذا الأصل: "رتبة العامل قبل رتبة المعمول" الإنصاف الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١/٢٣٦، وانظر/الأصول دراسة إبستيمولوجية/١٢٥.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١/٥٠.

مقصور على الواجب منهما –وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند معالجة مسألة الرتبة بين عناصر الجملة الفعلية– لأنه يحتاج في بيان مواضعه إلى النص على القرائن والشروط، في حين أن الحل الثالث يرد فيه القول بالتقديم والتأخير الجائزين والواجبين، لكن دون تفصيل للمواضع، ويكتفي فقط بالقول: إن هنا تقديما أو تأخيرا، وتقدير التركيب كذا.

الحمل على المعنى:

مسألتا: **ترك صرف المنصرف**، **وترك تأنيث المستحق له**:

قال الشاعر:

"غلب المساميح الوليد سماحة وكفى قريش المعضلات وسادها

فلم يصرف (قريش) لأنه جعله اسما للقبيلة حملا على المعنى...

قال الشاعر: قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر

تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر

وكان الأصل أن يقول (ذات غربة) فحمله على المعنى، فكأنها قالت: تركتني إنسانا ذا غربة، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى"(١).

من النص يتضح أن المقعد رصد ورود المسموع بما يخالف قواعده التي جرد؛ حيث لم يصرف المنصرف، ولم يؤنث المستحق للتأنيث؛ فكان الحل الذي تجاوز به هاتين المخالفتين هو التأويل، وكان نمط التأويل المناسب هو الحمل على المعنى، حيث حمل المنصرف على معنى غير المنصرف؛ فجعل (قريش) علما مؤنثا، كما حمل المؤنث (ذات) على معنى المذكر (إنسان).

أقول: إن التأويل أحد الحلول التي أبدعها العقل النحوي العربي؛ حيث تمكن به من تجاوز قدر كبير من مشكلة عدم الاطراد المطلق للقاعدة.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢/٥٠٦، وما بعدها، وانظر/ الخصائص جـ٢/٤١١ وما بعدها.

خاتمة:

في ختام هذا البحث أقرر أن:

- النحاة بنوا للنحو نظاما متكاملا من طريق الاستدلال، وهذا جهد عقلي جبار.
- كثرة المسموع وتعدد مصادره نتج عنه بروز مشكلة عدم الاطراد المطلق للقاعدة.
- العقل النحوي ابتكر من الحلول ما يجعل نظامه الذي بنى متكاملا متسقا.
- استعمال المقعد لهذا الحل أو ذاك كان يخضع لطبيعة المسموع الوارد في المسائل التي يعالجها.
- مساحة المسموع التي عالجها كل حل من الحلول الثلاثة -التي عرض لها البحث- تتقارب مع المساحة التي عالجها غيره من هذه الحلول.
- المقعد كان يمزج -أحيانا بحسب طبيعة المسألة- أثناء المعالجة بين حلين من الحلول الثلاثة التي مثل لها البحث.
- الباحث يوصي بأن يولي الباحثون مزيد اهتمام وعناية بقواعد التوجيه، فما زالت حقلا خصبا مثمرا وبخاصة في جانب التطبيق.

أخيرا أقول: كان البحث محاولة لإضافة لبنة صغيرة في صرح العربية الشامخ، فأرجو – من الله – أن أكون قد وفقت في تحقيق هذا الهدف ولو بمقدار.

المراجع

- أصول التفكير النحوي – د. علي أبو المكارم – منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية – ١٩٧٢م.
- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو – فقه اللغة – البلاغة، د. تمام حسان – عالم الكتب – القاهرة – ١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث – د. محمد عيد – عالم الكتب – القاهرة – ١٩٧٣م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو – ابن الأنباري – قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية – ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الفكر.
- أوضح المسالك – ابن هشام، جمال الدين – ومعه (ضياء السالك تأليف محمد عبد العزيز النجار) مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – ١٤٢٠ – ١٩٩٩.
- تقويم الفكر النحوي – الدكتور/على أبو المكارم – دار الثقافة – بيروت – لبنان.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل– ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت– لبنان – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

- الخصائص – ابن جني – الأستاذ تحقيق محمد علي النجار – دار الكتب المصرية – طبعة ثانية – ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ابن عقيل – ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت– لبنان – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- ضرائر الشعر – ابن عصفور – وضح حواشيه خليل عمران المنصور – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- ضرورة الشعر – أبو سعيد السيرافي – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – الطبعة الأولى – دار النهضة العربية – بيروت – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- طبقات النحويين واللغويين – الزبيدي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – القاهرة – الطبعة الثانية – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٣م.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح – ابن الطيب الفاسي – تحقيق وشرح د. محمود فجال – دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات العربية المتحدة – دبي – الطبعة الثانية – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية – عالم الكتب – القاهرة – الطبعة الرابعة – ١٤٢١ه – ٢٠٠١م.

- اللغة العربية معناها ومبناها – د. تمام حسان – عالم الكتب – القاهرة – الطبعة الرابعة – ١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث – أ. عباس حسن – دار المعارف بمصر – القاهرة – ١٩٦٦م.
- مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي – د. أشرف ماهر محمود النواجي – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – ٢٠٠١م.
- مناهج البحث في اللغة – د. تمام حسان – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ١٩٩٠م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – الشيخ محمد الطنطاوي – الطبعة الثانية – دار المعارف – القاهرة – ١٩٩٥م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٨٦١
٢-	Abstract	٨٦٢
٣-	المقدمة	٨٦٣
٤-	أولا: مرحلتا بناء النظام النحوي	٨٦٥
٥-	ثانيا: المشكلة	٨٧٤
٦-	ثالثا: نماذج من الحلول الإبداعية	٨٧٦
٧-	خاتمة:	٩٠٧
٨-	المراجع	٩٠٨
٩-	فهرس الموضوعات	٩١١